

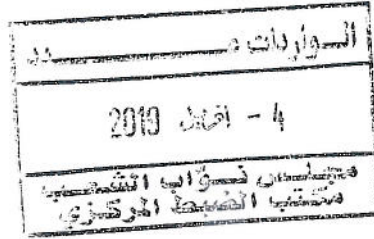
2019/29

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019
بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج
تعزيز الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاقية القرض، الملحقة بهذا القانون، والمبرمة بباريس في 14 فيفري 2019
بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ قدره ستة وسبعين مليون
(76.000.000) أورو لتمويل برنامج تعزيز الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد.



2019/29

(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد)

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ قدره ستة وسبعين مليون (76.000.000) أورو لتمويل برنامج تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد، وذلك تطبيقاً لأحكام الدستور وخاصة الفصل 65 منه.

1. أهداف المشروع:

في إطار تنفيذ توجهات الحكومة في مجال تحسين الخدمات الصحية المسداة للمواطن بالمناطق الداخلية ذات الأولوية، تم وضع برنامج لتعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد. ويهدف هذا البرنامج إلى :

- دعم تعصير المستشفى الجهوي بجهة سيدي بوزيد.
- تأهيل الهياكل الصحية العمومية بالخطوط الأمامية للصحة بجهة سيدي بوزيد.
- دعم الحوكمة في المجال الصحي بجهة سيدي بوزيد.

2. مكونات المشروع:

يتكوّن المشروع من 3 مكونات رئيسية، تتمثل في:

- توسعة المستشفى الجهوي بسيدي بوزيد والرفع من طاقة استيعابه.
- دعم تأهيل المستشفيات المحلية بكل من المكناسي والرقاب لتصبح مستشفيات جهوية صنف ب.
- دعم الحوكمة في المنظومة الصحية بجهة سيدي بوزيد.

3. كلفة المشروع :

تقدر الكلفة الجمالية للمشروع بـ 78.3 مليون أورو.

4. شروط التمويل :

يتم تمويل البرنامج عن طريق قرض بقيمة 76 مليون أورو مسند من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية بالإضافة إلى توفير هبات في مجال الدعم الفني والنجاعة الطاقية من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الأوروبي.

وتتمثل الشروط المالية للقرض فيما يلي :

- قيمة القرض : 76.000.000 أورو
- نسبة الفائدة : نسبة ثابتة تحتسب على أساس نسبة الفائدة (أوريبور 6 أشهر) + هامش بـ 66 نقطة مائوية .
- فترة السداد : 20 سنة بما فيها فترة إمهال بـ 7 سنوات
- عمولة التعهّد : 0.25%، تحتسب بعد 6 أشهر من تاريخ إمضاء اتفاقية القرض.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب.

